

الأمر الذي قد يقودها الى السير على طريق استخدام القوة للوصول الى السلطة ، والقيام بانقلابات عسكرية تحرم البلد من الاستقرار ، وتعرضه لهزات وصدامات تعرقل نموه . ومما لا شك فيه ان الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض البلدان العربية في الخمسينات ، وما نجم عنها من اضطراب اجتماعي واقتصادي ، قد عززت التركيز على هذه النقطة ، واعطتها طابعاً محسوساً يمكن لمس آثاره بدون عناء .

٣ - ان السياسة الامنية لدولة ما (وبناء الجيش جزء من هذه السياسة) لا تشكل في حد ذاتها هدفاً ، ولكنها وسيلة غايتها خلق الظروف المناسبة التي تسمح بتطبيق الأهداف التي تحددها سياسة الدولة . وبما ان سياسة الدولة لا تستهدف في تلك المرحلة المشاركة في حرب تحرير فلسطين - على اعتبار ان حرب التحرير غير ممكنة في الظروف الدولية القائمة - فانها تكتفي بحماية الوطن . والحماية ممكنة بعدة أساليب . وعلى الدولة ان تختار الاسلوب الاقل تكلفة طالما انه يحقق الغرض المنشود . وبناء القوة الذاتية هو اكثر الاساليب تكلفة من الناحية المادية ، على حين ان الضمانات الدولية اقلها تكلفة . لذا فان من الحكمة تحقيق الغرض دون تكاليف ، او مع الحد الأدنى من التكاليف ، واستخدام مصروفات التسلح الباهظة في مجالات الإنماء .

٤ - ان اسرائيل دولة قوية عسكرياً ، وتسعى الامبريالية لجعلها دائماً اقوى من الدول العربية المجاورة والقوى العربية البعيدة التي يمكن ان تصل الى مساح القتال خلال فترات الحرب القصيرة الخاطفة . ولذا فان بناء القوات المسلحة اللبنانية لن يبدل موازين القوى لصالح العرب ، ولكنه سيدفع اسرائيل الى تعزيز جيشها بقوات اضافية تعدل الموازين من جديد ، ولن يؤدي الا الى استفزاز الدولة العسكرية الصهيونية ، وجعلها تنتج نحو الاعتداء على لبنان بحجة حماية أمنها ، لان تبرير الاعتداء على لبنان المتعسر اسهل من تبرير الاعتداء على لبنان المسالم . ولقد زاد التركيز على هذه النقطة بعد حرب ١٩٥٦ ، ووصل التركيز الى ذروته بعد حرب ١٩٦٧ ، وانتصار اسرائيل على ثلاثة جيوش عربية بأن واحد .

والحقيقة ان كل هذه النقاط قابلة للمناقشة والدحض . فمقولة مرحلة الدفاع لا الهجوم لا تثبت امام واقع اكيد وهو ان الانتقال الى الهجوم ، عندما تتبدل الظروف التي تفرض الدفاع ، لا يمكن ان يتم خلال اشهر ، لان بناء القوة الهجومية يتطلب اعداد الرجال والعتاد والكوادر خلال سنوات طويلة . ولا يمكن تحويل الجيش الصغير الى جيش كبير بمجرد استيراد الاف الدبابات والطائرات والمدافع وتكديسها ، ولا بد ان يكون هناك العنصر البشري المعد لاستيعابها ، والخبرات المتراكمة ، والكوادر المؤهلة لقيادة القطعات في الميدان . ومقولة الانقلابات العسكرية غير واردة ، حتى في العالم الثالث ، اذا ما تم خلق الانسان الواعي لحقوقه وواجباته والمستعد للدفاع عنها ضمن اطار التنظيمات الشعبية ، وخاصة اذا كانت الدولة قادرة على تأمين حقوق المواطنين بشكل يحرم الانقلابيين من المبررات النفسية للقيام بمغامرتهم . ومقولة الضمانات الدولية مهزوزة من أساسها ، ولا يمكن الاعتماد عليها لضمان أمن دولة من الدول ، ولا ادل على ذلك من ان حكومة اسرائيل ترفض هذه الضمانات ، مع انها حتى الان دولة قوية قادرة على الدفاع عن نفسها ، ولكنها تعرف ان السياسة الدولية قابلة للتبدل ، وانه ليس في السياسة صداقات دائمة او عداوات دائمة ، وانه ليس من حقها ان تعرض مجتمعها للخطر في حالة تبدل السياسة العالمية من جراء تبدل المصالح . اما مقولة ميزان القوى ، فهي تأخذ بعين الاعتبار مبدأ **القوة تخلق القوة المضادة** ، ولكنها تتجاهل ان خلق القوة خاضع لقانون الاشباع (الذي سنشرحه في